

آليات الارتقاء بتصنيف المؤسسات الجامعية الجزائرية دولياً

Mechanisms to improve the ranking of Algerian university institutions internationally

أ.د/ علاء الدين قوقة

مخبر العلوم التطبيقية والتعليمية، المدرسة العليا للأساتذة بالأغواط (الجزائر)، a.kaouka@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2025/05/15

تاريخ القبول: 2025/04/13

تاريخ الاستلام: 2023/09/29

ملخص:

يهدف هذا البحث لدراسة أسباب تأخر تصنيف المؤسسات الجامعية الجزائرية في مختلف التصنيفات العالمية، حيث يسعى لتشخيص واقع الجامعة الجزائرية ومقارنته بنظيراتها العالمية والعربية، وبناءً عليه يقترح آليات وحلول للارتقاء في هذه التصنيفات، فريادة الجامعات والبحث العلمي ينعكس بشكل واضح على رُقي الأمم والشعوب. اعتمد البحث على المنهج التحليلي وذلك بدراسة معايير التصنيفات العالمية والتي من أبرزها تصنيف شنغهاي، ويب ميتريكس، كيو أس، تي أنش إي، حيث تختلف معايير التصنيفات وتتشترك في بعض العوامل والمؤشرات، والتي من أبرزها مخرجات البحث العلمي من براءات اختراع ومقالات منشورة في مجلات مصنفة، إضافة للموقع الإلكتروني للمؤسسة الجامعة واستعمال اللغة الإنجليزية. كما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي لتحليل البيانات المتاحة من مختلف المصادر مثل أعداد البحوث المنشورة، والاقتباسات البحثية، والبراءات، ومؤشرات أخرى للأداء البحثي. تجدر الإشارة أن الدراسة اقتصر على المؤسسات الجامعية الجزائرية فقط دون غيرها من الدول. أكدت النتائج أن ترتيب المؤسسات الجامعية الجزائرية يبقى متأخراً رغم الجهود المبذولة. وأبرز نتائج هذه الدراسة بعد تشخيص أسباب التأخر في الترتيب ومعوقات الارتقاء به، هو الارتقاء بالأداء الأكاديمي والبحثي، حيث اقترحت سبل وآليات سريعة وفعالة للولوج لمقدمة ترتيب مختلف التصنيفات الدولية ومنافسة الجامعات العالمية المرموقة. بتقديم دراسة دقيقة حول التحديات التي تواجهها الجامعات الجزائرية وقدمت إستراتيجية للارتقاء في الترتيب، فتطبيق هذه الإستراتيجية قد يسهم في تعزيز مكانة الجامعات الجزائرية على المستوى الدولي والعربي.

الكلمات المفتاحية: تصنيف شنغهاي، تصنيف عالمي، جامعة جزائرية، مؤسسة جامعية.

Abstract:

This research aims to study the reasons for the ranking of Algerian universities in various international classifications. It seeks to diagnose the reality of the Algerian university and compare it with its international and accordingly proposes mechanisms and solutions to advance the classification. The research relied on the analytical approach, by studying the standards of international classifications, the most prominent of which are the Shanghai classification, QS, THE, and Webmetrics. The most notable are scientific research outputs such as patents and articles published in classified journals. The statistical analysis method was used to analyze data available from various sources such as numbers of published research, research citations, patents, and other indicators of research performance. The study was limited to Algerian university institutions, the ranking of Algerian university institutions remains behind despite the efforts made. The most prominent results of this study, after diagnosing the reasons for the ranking and the obstacles to improvement of academic and research performance, as suggested quick and effective ways and mechanisms to reach the top of the rankings of various international classifications and compete with prestigious international universities. This research presented a precise study of the challenges faced by Algerian universities and proposed a strategy to raise the ranking. Applying this strategy may contribute to strengthening the position of Algerian universities at the international level.

Keywords: university institutions, international ranking, Algerian university, Shanghai ranking, QS ranking, THE ranking, Webmetrics ranking.

1. مقدمة :

إنّ تقدم الأمم والمجتمعات يعتمد أساساً على جودة التعليم الأساسي والتعليم العالي والبحث العلمي، وتُنفق عديد الدول ميزانيات ضخمة على منظومة التعليم والبحث العلمي، حيث صرفت الجزائر على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي سنة 2014 مبالغ ضخمة بلغت 270.742.002.000 دج بنسبة تعادل 5.74% من ميزانية الدولة (قريبى وشارف، 2017)، وحسب الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر فإن الإنفاق سنة 2023 بلغ 446.490.000.000 دج أي ارتفعت نسبة الزيادة بـ 60.53%. لكن تبقى نسبة ضئيلة تقدر بـ 4.78% من الميزانية الإجمالية للدولة، كما أن توجه النفقات وفيما تُصرف أموال ضخمة يبقى محل دراسة ومتابعة. هذا الإنفاق صُرف من أجل تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي، كما تتنافس الجامعات ومؤسسات البحث العلمي من أجل الريادة، وتهتم بترتيب المؤسسات الجامعية، حيث توجد عدة تصنيفات بمعايير مختلفة. وفي جميع هذه التصنيفات تظل الجامعة الجزائرية متأخرة في الترتيب لعدة أسباب.

إنّ تحسين مكانة الجامعات الجزائرية في التصنيفات العالمية ليس مجرد هدف للتباهي، بل ضرورة ملحة لضمان قدرة الخريجين على المنافسة في سوق العمل العالمي ولتعزيز مساهمة الجزائر في التقدم العلمي والتكنولوجي على الصعيد الدولي. وعليه تحظى التصنيفات العالمية للجامعات بأهمية بالغة من عديد الدول في العالم - كما تم الإشارة إليه - وخاصة الدول المتطورة. بل أن بعض الجامعات أصبح هاجسها كيف ترتقي في الترتيب أو تحافظ على ترتيبها المتقدم. والجزائر أيضاً من الدول التي تهتم بتحسين ترتيب جامعاتها، وتبذل وزارتها للتعليم العالي والبحث العلمي في الفترة الأخيرة جهوداً معتبرة لذلك، وتسعى لتوفير المتطلبات اللازمة التي تفرضها مختلف التصنيفات العلمية من معايير ومؤشرات الترتيب، وذلك من أجل تحسين صورة وسمعة الجامعة الجزائرية. لكن يبقى ذلك غير كاف ولم يحقق النتائج المرجوة، بدليل عدم ظهور أسماء الجامعات الجزائرية في المراتب الأولى لمختلف التصنيفات العالمية، والتي تعتبر مقياساً عالمياً لسمعة ومكانة الجامعات وطنياً، عربياً، إفريقياً ودولياً.

تتباين التصنيفات العالمية للجامعات في معاييرها واهتماماتها، حيث تعتمد مؤسسات التصنيف على معايير متنوعة بعضها يُركز على تقييم جودة التعليم وتحقيق الخريجين للمهارات والمعرفة المناسبة لاحتياجات سوق العمل. في المقابل، تُركز بعض التصنيفات استناداً إلى البحث العلمي العميق والنشر الدولي في المجالات المصنفة وعدد الاستشهادات بأعمال الباحثين. بينما تجعل بعضها الجوائز العالمية كجائزة نوبل وغيرها التي تحصل عليها الجامعات معياراً ومؤشراً رئيسياً للترتيب، كما توجد تصنيفات تعتبر المعيار الرئيس هو الموقع الإلكتروني للمؤسسة الجامعية وحجمه وعدد الملفات المدرجة والتحميل، حيث يُمثل جزءاً مهماً من تقييمه. وفي هذا السياق، تهدف هذه التصنيفات إلى تقديم منصة شاملة لتقييم الجامعات وفقاً لمجموعة متنوعة من المعايير المعتمدة لديها. وتسعى هذه التصنيفات إلى تقديم توجيه ودعم للجامعات من أجل تحسين أدائها ومنافستها على الساحة العالمية.

أحد الدوافع وراء ظهور التصنيفات العالمية للجامعات هو الرغبة في تحقيق أرباح وجذب استثمارات أكبر. فعندما تحتل الجامعة مرتبة عالية في التصنيفات العالمية، تكتسب شهرة وريانة أكاديمية، مما يسهل عليها جذب طلاب دوليين واستثمارات إضافية. كما أن التصنيف مع الأوائل يُساهم بشكل ملحوظ في رفع السمعة الأكاديمية للجامعة، مما يجعلها وجهة مفضلة لطلاب خاصة المتفوقين من مختلف أنحاء العالم. وهذا يفتح أمام الجامعة فرصاً لزيادة ميزانيتها وتحسين برامجها البحثية والتعليمية، وبالتالي تقديم خدمات أفضل وتحقيق نتائج متميزة.

تُعتبر هذه التصنيفات أداة مهمة لتقديم إشارات ومعلومات للجامعات حول الجوانب التي يمكنها تحسينها لتعزيز مكانتها وتأثيرها في مجتمعاتها وعلى الساحة العالمية. كما تُعتبر التصنيفات العالمية للجامعات بمثابة البوصلة التي ترشد الجامعات إلى موقعها بين نظيراتها حول العالم استناداً إلى معايير واضحة ومحددة. وتعمل الجامعات في جميع أنحاء

العالم على ملائمة نفسها وفق هذه المعايير بهدف تحقيق مكانة بارزة ضمن قوائم التصنيف. كما تسعى الجامعات الجزائرية بكل جدية للظهور بقوة ضمن هذه التصنيفات، وهو الهدف الذي لم يتحقق بعد.

1.1 إشكالية الدراسة :

للإحاطة أكثر بجميع جوانب الموضوع نطرح الإشكالية التالية ونحاول معالجتها، وطرحها في عدّة إشكاليات:

ما هي مكانة الجامعات الجزائرية في التصنيفات العالمية المختلفة (Webmatrics، THE، QS، شغهاي) ؟
وقبل ذلك ماهي معايير مختلف التصنيفات العالمية؟

ما هي التحديات التي تواجهها الجامعات الجزائرية في سبيل تحسين موقعها في التصنيفات العالمية؟

كيف يمكن للجامعات الجزائرية اللحاق بركب الجامعات العالمية المتقدمة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي؟

ما هي الإجراءات والاستراتيجيات التي يمكن اتخاذها لتحسين مكانة الجامعات الجزائرية في التصنيفات العالمية؟

هذه الإشكالية تهدف إلى فهم جذور التأخر في التصنيفات العالمية وتحديد العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسات الجامعية الجزائرية (جامعات، مدارس عليا، معاهد، مراكز جامعية، مراكز بحث) بالمقارنة مع نظيراتها العالمية.

2.1 فرضيات الدراسة :

بناءً على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. فرضية ضعف الإمكانيات المادية والبنى التحتية:

تعاني الجامعات الجزائرية من نقص في الموارد المالية، مما يؤثر على جودة البنية التحتية، وتوفير الإمكانيات اللازمة للبحث العلمي، وجذب الكفاءات المتميزة مقارنة مع نظيراتها الأوروبية والأمريكية.

2. فرضية ضعف البحث العلمي:

ينخفض مستوى الإنتاج البحثي في الجامعات الجزائرية، مقارنة بنظيراتها العالمية، وقد يعود ذلك إلى قلة التمويل المخصص للبحث، وضعف ثقافة البحث لدى أعضاء هيئة التدريس، حيث أنّ معايير التصنيفات العالمية تركز بشكل كبير على جودة البحث العلمي والنشر الدولي، وهو ما تقتصر إليه الجامعات الجزائرية نسبياً، إضافة لقلة فرص نشر الأبحاث في المجالات العلمية العالمية.

3. فرضية ضعف التعاون الدولي:

تفتقر الجامعات الجزائرية إلى علاقات تعاونية قوية مع الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية، حيث تقصر في معظمها على الجامعات الفرنسية والفرنكوفونية (وهو ما تقتطعت إليه الوزارة الوصية وبدأت مؤخراً تنوع التعاون الدولي) مما يحرمها من تبادل الخبرات، والوصول إلى أحدث التطورات العلمية، والمشاركة في المشاريع البحثية الدولية.

4. فرضية ضعف منظومة التعليم العالي:

تعاني منظومة التعليم العالي في الجزائر من ثغرات، مثل: نقص بعض التخصصات العلمية المطلوبة في سوق العمل، وضعف المناهج الدراسية وعدم مواءمتها مع متطلبات سوق العمل العالمي، إضافة لقلة فرص التدريب العملي للطلاب.

5. فرضية ضعف السياسات الحكومية: قد لا تولي السلطات الجزائرية اهتماماً كافياً بتطوير التعليم العالي والبحث العلمي،

وينعكس ذلك في قلة الميزانيات المخصصة للجامعات، وضعف الميزانيات والتمويل الداعم للبحث العلمي،

إضافة لقلة فرص التوظيف لخريجي الجامعات.

هذه الفرضيات تقدم إطاراً لتوجيه البحث وتحليل المشكلة المطروحة في الإشكالية. يمكن اختبارها من خلال جمع البيانات، إجراء المقابلات، وتحليل الإحصاءات المتعلقة بأداء الجامعات الجزائرية مقارنة بالمعايير العالمية. النتائج النهائية للبحث ستؤكد أو تنفي أو تعدل هذه الفرضيات، مما يساهم في الإجابة الشاملة على الإشكالية المطروحة.

لا يزال ترتيب الجامعات الجزائرية في ذيل الترتيب في مختلف التصنيفات العالمية، والسبب الرئيس راجع لعدم تحقيقها شروط ومعايير هذه التصنيفات. رغم ذلك يمكن للجامعات الجزائرية تحسين موقعها في التصنيفات العالمية من خلال زيادة الاستثمار في البحث العلمي، تعزيز التعاون الدولي، وتطوير المناهج الدراسية لتتماشى مع المعايير العالمية. وخاصة تطوير سياسات لتحفيز البحث العلمي، تحسين جودة التعليم، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية.

3.1 أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالآتي:

- ✓ إبراز المعايير التي تعتمد عليها التصنيفات الدولية للجامعات لا سيما تصنيف شنغهاي، QS، THE، ويب ميتريكس.
- ✓ تقديم تقييم نقدي للتصنيفات العالمية للجامعات.
- ✓ دراسة أسباب غياب أغلب الجامعات الجزائرية عن قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.
- ✓ اقتراح حلول سريعة وفعالة للارتقاء في الترتيب.

ومن أجل القيام بتقديم دراسة شاملة ودقيقة حول موضوع ترتيب الجامعات الجزائرية فإنه تم استخدام كل من المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لموضوع التصنيفات الدولية للجامعات من مفاهيم ومعايير وغيرها، أما المنهج التحليلي فتم استخدامه في تحليل المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالترتيب لمختلف التصنيفات.

وعليه، يستعرض القسم الأول من الدراسة، عرضاً لبعض الدراسات السابقة التي تناولت التصنيفات العالمية المشهورة، فيما يتطرق القسم الثاني للمعايير المعتمدة بتفصيل مميزات وعيوب كل تصنيف من خلال دراسة نقدية، كما يتناول القسم الثالث ترتيب الجامعات الجزائرية في التصنيف وأسباب تأخرها، بينما يناقش القسم الرابع أهم النتائج المتوصل إليها، وتقديم حلول للارتقاء في الترتيب. وفي الأخير، تُختم الدراسة بالاستنتاجات وآفاق الدراسة وتوصيات للترقي بترتيب الجامعة الجزائرية.

2. الدراسات السابقة:

يُعتبر موضوع التصنيفات الدولية من المواضيع التي لقيت اهتماماً متزايداً من قبل وزارات التعليم العالي والبحث العلمي لعدد الدول، خاصة في العقد الأخير، فهناك من اعتمدها في قياس مدى جودة التعليم وسمعة المؤسسة الجامعية، كما تُعتبر مؤشر لجودة هيئة التدريس والباحثين، وهناك من ربطها بتمويل الجامعات المرموقة وزيادة ميزانيتها.

سلطت دراسة (Shahjahan, 2023) الضوء على كيفية إدانة التصنيفات المشهورة بطريقتين: (أ) تعميم سياسة الجودة والتميز للجامعات (ب) إعادة إنتاج علاقات المعرفة الجيوسياسية التي اعتبرت جزءاً لا يتجزأ من صياغة وتحدي السياسة العالمية للمعرفة والتواجد في التعليم العالي العالمي المعاصر. كما أكدت أن التصنيفات الدولية تحظى باهتمام مسؤولي الجامعات وحتى صناع القرار السياسي في الدول المتقدمة.

في حين تناولت دراسة (Peris-Ortiz et al., 2023) آلية التصنيف الدولي وما أسمنته الرقابة الخارجية للجامعات وذلك بتقييم أداء المعرفة واستغلالها. ويتم تقييم تصنيفات الجامعات العالمية المرموقة ضمن هذا الإطار النظري، ويتم أيضاً

تحليل مؤشرات الاستكشاف والاستغلال في التصنيف فيما يتعلق بمدخلات ومخرجات الجامعات. وتشير نتائج الدراسة إلى غلبة مؤشرات الاستغلال في التصنيفات، كما تناقش الدراسة الآثار الإدارية المحتملة لهذا الخل في المؤشرات.

بينما بينت دراسة (Dimzov et al., 2021) أن الجامعة قد تتراجع في التصنيف وتحصد نقاط أقل أو تفقد نقاط لا تُحتسب بسبب ذكر انتماءات المؤلف في أبحاثه بصفة غير دقيقة يترتب عليه عدم احتساب البحث لصالح المؤسسة التي ينتمي إليها كما أن الروابط قد تكون مفقودة بين انتماءات أعضاء هيئة التدريس والجامعة. وذلك في دراسة خصت جامعات كرواتية.

في حين ادعت دراسة أخرى (محمد، 2020) أن مقارنة الجامعات المصرية بنظيرتها في العالم، حسب هذه التصنيفات، غير صحيحة وتفتقر للدقة والموضوعية كما أوصت بتحويل الجامعات المصرية إلى وحدات إنتاجية.

بينما سلطت دراسة (نمور، 2019) الضوء على ضرورة أن يُولي التعليم العالي اهتماماً أكبر بالتخطيط والتقييم والتقييم، مع الأخذ بعين الاعتبار العديد من المتغيرات مثل المشاكل والاحتياجات والمتغيرات الاقتصادية، مع مراعاة متطلبات سوق العمل.

بينما أكدت دراسة (السيد، 2019) على أهمية تلبية متطلبات المناهج والمقررات الدراسية، وكذا البحث العلمي واعتماد معايير الجودة وضمان الجودة.

كما أشارت دراسة (جوي، 2016) إلى ضرورة وضع استراتيجية لتحقيق الريادة في أداء الجامعات المصرية استناداً إلى معايير تصنيف "تايمز" و"QS" البريطاني. كما استعانت الباحثة في مقالها بالأسلوب التحليلي الوصفي لشرح وتحليل التقييمات الدولية للجامعات. حيث تناولت الدراسة حالة الجامعات المصرية فيما يتعلق بتزايد الضغط على التعليم، والممارسات التقليدية المتبعة في التعليم الجامعي المصري. كما تناولت التحديات المتعددة التي تواجهها الجامعات المصرية، سواء في مجال البحث العلمي أو التعليم، وكذلك التحديات التي تفرضها الثورة التكنولوجية. وفي ختام الدراسة، أكدت الباحثة على أهمية التجديد في أساليب التعليم، وتبني مناهج تفكير مبتكرة، والتركيز على البحث العلمي، وأهمية الاهتمام بالقيم الجامعية الحديثة التي تسعى للتميز والتنافسية.

وفي دراسة أجراها (بضيف، وآخرون، 2016)، تم التركيز على تقييم ترتيب الجامعات العربية وتوقعات مستقبلها في إطار أبرز ثلاث تصنيفات عالمية، وهي: تصنيف شنغاي، تصنيف التايمز، وتصنيف ويبومتر. خلصت الدراسة إلى أن هذه التصنيفات أدرجت الجامعات العربية في مؤخرة الترتيب غير أن هذا لا يُعبر بدقة عن الوضع الفعلي للجامعات العربية وقدراتها الحقيقية، بالنظر إلى المعايير المختلفة التي يعتمد عليها كل تصنيف وما يتضمنه من مزايا وعيوب. وأوصت الدراسة بزيادة التعاون العربي في ميدان التعليم الجامعي لتعزيز المكانة في التصنيفات العالمية، مع إمكانية ارتقاء الجامعات العربية التصنيفات على غرار نظيراتها السعودية.

في هذه الدراسة، تم الاعتماد على الدراسات السابقة في كتابة الجزء النظري، وفي تحليل ونقد التصنيفات العالمية وتوضيح المعايير ومزايا وعيوب كل تصنيف، كما أن توصيات الدراسات السابقة كانت عامة، وخاصةً تلك المتعلقة بمعايير التصنيفات الدولية للجامعات. وعليه، يهدف هذا البحث إلى دمج هذه التوصيات بشكل شامل مع تسليط الضوء على التأثيرات والآثار المترتبة على السياسات الوطنية في معظم دول العالم وخاصة الجزائر. ويسعى البحث أيضاً إلى دراسة والتحقق من فرص مؤسسات التعليم العالي في الجزائر للمشاركة في هذه التصنيفات العالمية. ويتم ذلك من خلال تحديد العقبات الرئيسية التي تعوق هذه المشاركة وتحقيق الاندماج في مقدمة هذه التصنيفات العالمية.

3. التصنيفات العالمية للجامعات:

التصنيفات العالمية للجامعات هي أنظمة لتقييم الجامعات حول العالم وفقاً إلى مجموعة من المعايير. هذه المعايير تختلف من تصنيف لآخر، وغالباً تشمل جودة التعليم والبحث العلمي، هيئة التدريس، النشر الدولي في المجالات المحكمة

والمصنفة، وفي بعضها: الرؤية والموقع الإلكتروني للمؤسسة الجامعية وغيرها من العوامل. كما يُعتبر تصنيف الجامعات وسيلة لتجميع وتحليل المعلومات بهدف تقييم الجامعات، الأبحاث والأنشطة العلمية. ويهدف هذا التصنيف إلى تقديم إرشادات لفئات معينة، كالطلاب والجامعات نفسها، بهدف التعرف على مواطن القوة والضعف. كما توجد عدة تصنيفات عالمية مشهورة للجامعات، ومن أبرزها ثلاث تصنيفات وهي كالتالي:

1. Ranking of World Universities, ARWU (تصنيف شنغهاي)

2. QS (Quacquarelli Symonds) تصنيف

3. (THE World University Rankings) تصنيف التايمز

(Webmetrics) بالإضافة لتصنيف رابع وهو تصنيف ويب متريكس

جدير بالذكر أن هذه التصنيفات تسعى لتقديم تقييم وتقدير الجامعات ومقارنتها ببعضها البعض على الساحة العالمية، مما يساعد الطلاب والباحثين وصناع القرار في اتخاذ قرارات مستنيرة حول التعليم والتعاون الأكاديمي.

1.3. لمحة تاريخية عن التصنيفات الدولية:

تمتد جذور أول تصنيف للجامعات إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما قامت بعض الدراسات الأوروبية بتقييم الجامعات وتقدير أداء الباحثين بها. وكانت هذه الدراسات تسعى لتحديد دور الوراثة مقارنة بالبيئة في تطور الأشخاص المبدعين والعباقرة والتميز، ومنذ ذلك الحين، شهدت هذه التقييمات تطوراً ونموً مستمراً. كما بدأ الاهتمام بتصنيف الجامعات على الصعيد الوطني في بعض البلدان منذ منتصف القرن العشرين. ولكن، لم يتم البدء في التصنيف على مستوى عالمي حتى السنوات الأخيرة من القرن نفسه. حيث تم إطلاق أول تصنيف دولي كبير سنة 2003 بواسطة جامعة جياوتونغ في شنغهاي، جمهورية الصين الشعبية. كان هذا التصنيف معروفاً بتصنيف الجامعات وفقاً لأداء البحث العلمي.

في السنوات الموالية، بدأت مؤسسات أخرى في نشر تصنيفاتها الخاصة، مثل تصنيف الكيو أس وتصنيف التايمز للتعليم العالي. ولهذه التصنيفات معايير مختلفة وطرق تقييم متعددة التنوع والاختصاص، ومع مرور الوقت، أصبح هناك المزيد والمزيد من التصنيفات التي تركز على مجالات محددة أو معايير خاصة، مثل التصنيفات التي تركز على الاستدامة أو التكنولوجيا أو مجالات البحث العلمي.

إذاً هذه التصنيفات العالمية للجامعات والتي تم اعتمادها لترتيب ومقارنة مؤسسات التعليم العالي أصبحت اليوم مؤشراً مهماً لتقييم جودة التعليم، البرامج، والأنشطة العلمية والبحثية. وهي تُستخدم أيضاً للتعرف على الجامعات الرائدة عالمياً. تجدر الإشارة أن السنوات الأخيرة، شهدت تزايداً وتنافساً في الاهتمام بالتصنيفات الدولية، وهو ما يدل على الدور المهم الذي تلعبه هذه التصنيفات في عالم التعليم العالي والبحث العلمي حالياً. ورغم الاهتمام المتنامي والاعتراف بالتصنيفات الدولية، لم تخلو من انتقادات تتعلق بمعاييرها وأساليب تقييمها. ولكن يستمر كثير من الطلاب والأكاديميين وصانعي السياسة والقرار في الاعتماد عليها لتوجيه قراراته، فرغم الانتقادات تبقى التصنيفات الدولية للجامعات معياراً معتمداً لتقييم التعليم العالي والبحث العلمي على جميع الأصعدة وكل المستويات: التعليم، البحث، الإدارة، التمويل والبنية التحتية.

2.3. أهم التصنيفات العالمية:

توجد عدة تصنيفات عالمية للجامعات، وتركز هذه الدراسة على أشهرها وأبرزها والمعتمدة من أغلب دول العالم.

1.2.3. تصنيف شنغهاي الصيني (Academic Ranking of World Universities, ARWU)

مثلاً سبقت الإشارة إليه، يُعتبر أهم وأقدم تصنيف عالمي، ففي عام 1998 تم وضع إستراتيجية من طرف الحكومة الصينية لارتقاء الجامعات الصينية ومنافسة نظيراتها الأمريكية، حيث قام فريق عمل من جامعة جياو تون بشنغهاي بدراسة

واستنباط بيانات الجامعة عبر العالم، حيث يتم من مجموع أزيد من عشرة آلاف جامعة اختيار ألف جامعة، حيث تدخل هذه الألف جامعة في منافسة وليقوموا منها بترتيب أحسن 500 جامعة، والتي تُنشر في الأنترنت عبر موقعها الإلكتروني الرسمي. وتم نشر النتائج لأول مرة في شهر جوان 2003، كما تمت الإشارة إليه سابقاً. وحالياً يتم نشر نتائج هذا التصنيف في شهر سبتمبر من كل عام. ويعتمد تصنيف شنغهاي على أربعة معايير أساسية تغطي مجالات متعددة في المجال الأكاديمي وهي كالتالي:

- 10 % جودة التعليم
- 40 % جودة أعضاء هيئة التدريس
- 40 % مخرجات البحث العلمي و عدد الاستشهادات بالأوراق البحثية
- 10 % حجم الجامعة.

كما توجد مؤشرات أخرى خامسة وسادسة، حيث تم إدراج لبعض الجامعات مؤشر يعتمد على جمع النقاط المكتسبة من المؤشرات الأولى ومن ثم توزيعها على عدد الباحثين في الجامعة المعنية. ولكن، نظراً لنقص المعلومات المتعلقة بكل جامعة بخصوص هذا المؤشر، لم يتم تطبيقه على جميع الجامعات.

ما يميز هذا التصنيف أنه يُصدر قائمة ترتيب الجامعات عالمياً بناءً على معايير موضوعية من قبل فريق مخصص من المعهد لأغراض أكاديمية، دون الاعتماد على دعم مالي خارجي أو تحقيق أغراض تجارية. فالمعايير الموضوعية التي يعتمد عليها هذا التصنيف تجعله لا يقتصر على الجامعات الصينية فقط، بل يُمكن لأي جامعة في العالم الاستفادة منه. ونظراً لأنه يُعد من أبرز وأوسع التصنيفات الأكاديمية عالمياً، فإن جميع الجامعات حول العالم تسعى للظهور في مرتبة مرموقة ضمنه لتعزيز سمعتها العالمية.

ويتم اعتماد المعايير الأربعة من خلال اختيار اللجنة المسؤولة عن تقييم الجامعات حول العالم التي حقق خريجوها أو أعضاء هيئة التدريس فيها جوائز نوبل، أو ميداليات فيلدز في الرياضيات، أو الباحثين الذين تم الاستشهاد بهم بكثرة في الأبحاث. بالإضافة إلى ذلك، تُختار الجامعات البارزة في كل دولة، شرط أن تكون قد نشرت العديد من الأبحاث التي تم تسجيلها في دليل الاقتباس العلمي الموسع (SCIE) ودليل الاقتباس للعلوم الاجتماعية (SSCI). تجدر الإشارة أن المؤسسات الأكاديمية الجامعية التي تتخصص في العلوم الاقتصادية وكذا الاجتماعية والإنسانية، بما في ذلك بعض من أبرز الجامعات عالمياً في هذا المجال، غالباً ما تظهر في التصنيف في مراكز متأخرة. فمثلاً، احتلت مدرسة لندن للاقتصاد (London School of Economics) المرتبة 151-200 في عام 2023.

<https://www.shanghairanking.com/institution?name=London%20School%20of%20Economic>

يُمثل الجدول 1 أدناه مؤشرات كل معيار مع النسب. كما يوفر موقع الويب الرسمي لتصنيف شنغهاي تفصيلاً أكثر لمنهجية التصنيف ومصادر البيانات المحددة المستخدمة.

الجدول 1: معايير ومؤشرات تصنيف شنغهاي للجامعات

الرقم	المعيار	النسبة %	المؤشرات
01	جودة التعليم	10	خريجو المؤسسة الحائزة على جوائز نوبل وميداليات فيلدز وأوسمة
02	جودة أعضاء هيئة التدريس	40	موظفو المؤسسة الحائزة على جوائز نوبل وميداليات فيلدز وأوسمة
03	مخرجات البحث العلمي وعدد الاستشهادات بالأوراق البحثية	40	الباحثون ذو الاستشهادات العالية في 21 تخصصاً واسعاً: الباحثون المعترف بهم أنهم أنتجوا عدة أوراق بحثية تم تصنيفها ضمن أعلى 1% من خلال الاستشهادات في مجالات تخصصهم. الأبحاث المنشورة في مجلات الطبيعة والعلوم (nature & science): بالنسبة للمؤسسات المتخصصة

04	حجم الجامعة	10	في العلوم الإنسانية والاجتماعية، لا يُستخدم هذا المؤشر.
			نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي للمؤسسة، أي حجم الجامعة مقارنة بأدائها الأكاديمي وعدد الإطارات الأكاديمية.

المصدر: الموقع الرسمي <https://www.shanghairanking.com/about-arwu>

من جهة أخرى، يُواجه هذا التصنيف بعض الانتقادات باعتباره يعتمد على جودة البحث العلمي أكثر من جودة التعليم، كما يعتمد على اللغة الإنجليزية وبالتالي يُهمل الجامعات غير الأنجلوفونية التي تنتشر بلغتها الأم، حيث لا نجد الجامعات اليابانية والجامعات الكورية الجنوبية ولا نظيراتها الصينية في هذا التصنيف. أيضًا اعتماده بنسبة معتبرة على الحائزين على جائزة نوبل وهم يمثلون عددًا ضئيلاً جدًا بالنسبة للباحثين والأكاديميين، بالإضافة لتركيزه على لغة الأرقام مقابل الجودة، مثل عدد الطلبة الأجانب بدلاً من جودتهم وعدد أعضاء هيئة التدريس والأساتذة على حساب جودتهم أيضًا. ومن المهم أن نشير إلى أن هذا التصنيف ليس المقياس الوحيد لجودة التعليم أو البحث العلمي، وهناك العديد من المؤسسات التعليمية العلمية ذات الجودة العالية التي قد لا تظهر في هذا التصنيف العالمي.

رغم بعض الانتقادات والتحفظات حول هذا التصنيف، لكنه يظل المعيار الرئيس الذي تتقرب الجامعات نتائجه سنويًا. وتتسابق الدول في المنافسة العالمية من أجله. فقد أصبح من الضروري السعي لتحقيق النجاح والتفوق على مستويات متعددة: الوطني، الإقليمي (عربيًا وإفريقيًا) والعالمي في هذا التصنيف.

وفي ترتيب سنة 2023، نجد جامعة هارفرد الأمريكية تتربع (غالبًا منذ سنوات) على عرش الترتيب، كما تحتل الجامعات الأمريكية ثمانية مراكز من بين العشرة الأوائل وخمسة عشر من بين أفضل عشرين جامعة في العالم. بينما أول جامعة عربية ظهرت بين 101 و150 وهي جامعة الملك سعود. وبالنسبة للجامعات الجزائرية فهي غير مصنفة أصلاً في تصنيف شنغهاي، ولم تظهر سوى مرتين في مراتب جد متأخرة، حيث سجلت جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين الظهور سنة 2018، بينما ظهرت جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس سنة 2022. هذا التصنيف المتأخر جدا والظهور شبه منعدم يرجع لعدة أسباب من أبرزها:

- **البحث العلمي:** يُركز تصنيف شنغهاي بشكل كبير على البحوث العلمية وعدد الأوراق البحثية المنشورة في المجالات العلمية المصنفة والمرموقة. لكن الجامعات الجزائرية لا تنتج الكثير من هذه الأبحاث المنشورة المصنفة مقارنةً بنظيراتها عالميًا، وخاصة في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. وسبب تأخر البحث العلمي في الجزائر يحتاج في حد ذاته لدراسة معمقة، والذي من أبرز أسبابه تركيز الجامعة الجزائرية على التدريس أكثر من البحث العلمي، ونقص في البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي، مثل المختبرات المجهزة بشكل جيد. بالإضافة لهجرة الأدمغة وعديد الأسباب الأخرى.
- **التعاون الدولي:** في الجامعات الجزائرية يرتكز التعاون غالبًا مع جامعات فرنسية والتي هي أصلاً متأخرة في الترتيب، حيث لا تظهر مع العشرين الأوائل، ومن بين أول مائة جامعة تظهر فقط أربع جامعات فرنسية، وذلك حسب آخر تصنيف لسنة 2023. غير أنه ظهر في الآونة الأخيرة تنوع للتعاون والتبادل مع جامعة غير فرنكوفونية وإبرام لاتفاقيات توأمة. طبعًا يلعب التعاون الدولي وشراكات البحث العلمي مع جامعات أخرى دورًا مهمًا في تحسين الترتيب في التصنيفات. ويضفي مرئية أوسع على الجامعة الجزائرية.
- **التمويل:** البحث العلمي يحتاج إلى تمويل واستثمارات كبيرة، وقد تقتصر بعض الجامعات الجزائرية للتمويل الكافي لدعم البحث العلمي على نطاق واسع، وذلك دائمًا مقارنة مع الجامعات المصنفة. فقد يكون هناك قلة في التمويل المخصص للبحث والتطوير في الجزائر مما يحد من القدرة على إجراء أبحاث على مستوى عالٍ من الجودة وشراء المعدات المتقدمة. إضافة إلى أن جزء من الميزانية التي تصرف على البحث العلمي تُصرف في غير محلها وقد يكون فيها هدر للمال العام وسوء التسيير المالي.

- **التقدير الدولي:** جوائز مثل جوائز نوبل وميداليات فيلدر تلعب دوراً في التصنيف، وإذا لم تكن هناك جوائز مماثلة قد منحت لأعضاء من هذه الجامعات، فإن ذلك يؤثر في تصنيفها. وتبقى الجامعات الجزائرية وباحثوها بعيدون عن حصص الكثير من هذه الجوائز.
- **البنية التحتية والتسهيلات:** توفير المرافق المتقدمة والموارد الحديثة للطلاب والأكاديميين يساعد في تحسين جودة التعليم والبحث، وبالتالي يكون له تأثير على التصنيفات. وتحتاج الجامعات الجزائرية لمرافق متطورة مزودة بأحدث التكنولوجيا.
- **نقص البيانات:** في بعض الأحيان، قد يكون هناك نقص في البيانات المتاحة للتصنيف، مما يجعل من الصعب تقييم الجامعات الجزائرية بدقة. كما أن هذه البيانات يجب أن تتوفر باللغة الإنجليزية ومن المصادر الرسمية الموثوقة.
- إن غياب الجامعات الجزائرية في تصنيف شنغهاي يُشكل مؤشراً على وجود خلل في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد. ولمعالجة هذا الخلل، يتطلب الأمر خطوات جادة على مختلف المستويات، منها:
- **تعزيز ثقافة البحث العلمي:** من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدكتوراه والباحثين الشباب على نشر أبحاثهم في المجالات العلمية العالمية، ودعم الطلاب للقيام بالبحث العلمي، وخلق بيئة جامعية تُحفز على الإبداع والابتكار.
- **تطوير منظومة التقييم:** باعتماد معايير عالمية لتقييم برامج الجامعات وأداء أعضاء هيئة التدريس والطلاب، والعمل على تحسينها بشكل مستمر. واعتماد التقييم الذاتي وإتباع نظام الجودة وضمان الجودة، والذي تحت الوزارة الوصية الجامعات على إتباعه وقطعت فيه خطوة أولى مهمة.
- **تعزيز التعاون الدولي:** من خلال تشجيع الجامعات الجزائرية على إبرام اتفاقيات تعاون وتوأمة مع الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية، والمشاركة في المشاريع البحثية الدولية.
- عدم ظهور أي جامعة جزائرية ضمن أفضل 1000 جامعة عالمية في هذا التصنيف يكشف الفجوة الكبيرة بين المعايير الدولية و الوضع والواقع الحالي للجامعات الجزائرية. هذا الوضع يستدعي إعادة النظر في السياسات التعليمية والبحثية، وتبني استراتيجيات فعالة لتطوير البنية التحتية الأكاديمية، وتعزيز جودة البحث العلمي، وزيادة التعاون الدولي.
- إن معالجة هذه التحديات يتطلب جهداً مشتركاً من الحكومة، والمجتمع المدني، والجامعات، ولقطاع الخاص، وخاصة هيئات التدريس والباحثين دون الإغفال عن دور مستخدمي الإدارة وذلك بهدف النهوض بواقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، ووضعها على خارطة الجامعات المتميزة عالمياً.

2.2.3. تصنيف QS (Quacquarelli Symonds) البريطاني

إن تصنيف "الكيو أس" البريطاني الصادر من شركة "كواكواريمي سيموندز" للجامعات في العالم من أبرز التصنيفات وأشهرها، حيث يُصنف أفضل 800 جامعة سنوياً، وبدأ أول إصدار سنة 2004 مع مجلة التايمز للتعليم العالي، قبل أن يصدر بشكل مستقل سنة 2010 عن موقع <https://www.topuniversities.com/>

يعتمد هذا التصنيف على ستة معايير وهي كالتالي:

- 40 % السمعة الأكاديمية
- 20 % نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب
- 20 % الأوراق البحثية والاستشهادات
- 10 % جودة التعليم ومخرجات البحث والجامعة
- 5 % نسبة الطلبة الأجانب

■ 5 % نسبة الأساتذة الأجانب

كما يُوضح الجدول 2 شرحًا تفصيليًا لمؤشرات كل المعايير والنسب المعتمدة. حيث يظهر وجود توازن معتبر، لكن تم إعطاء وزن كبير يبلغ 40% للسمعة الأكاديمية التي تعتمد بشكل أساسي على استطلاعات الرأي التي تُجرى على خبراء من أنحاء العالم، وليس من الضروري أن يكون لديهم الاطلاع الكامل على جميع الجامعات العالمية، مما يستوجب مراجعة هذه النقطة فهي ليست دائمًا حقيقية ولا تعكس الواقع بالضرورة، فقد تكون الجامعة ذات سمعة أكاديمية مرموقة لكن لا تلقى التصويت الذي تستحق. وبالإضافة إلى ذلك، تم التركيز بشكل أكبر على المؤشرات الكمية عند قياس جودة المخرجات بدلاً من المؤشرات النوعية. أما عند قياس جودة التدريس، فتم الاعتماد على نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب الأجانب، دون مراعاة جودتهم. خاصة بالنسبة للطلبة، فاستقطاب الطلبة النجباء الأوائل في دفعاتهم أفضل من استقطاب عدد كبير من طلبة غير متميزين، مما يدفع بالحكم أن هذا مقياس للكُم وأهمّل النوع.

الجدول 2: معايير ومؤشرات تصنيف "كيو أس" للجامعات

الرقم	المعيار	النسبة %	المؤشرات
01	السمعة الأكاديمية	40	- استطلاعات الرأي حول الجامعة - يتم التواصل مع الأساتذة والباحثين من خارج الجامعة عبر البريد الإلكتروني
02	نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب	20	- ما يمثله كل أستاذ لعدد من الطلبة
03	الأوراق البحثية والاستشهادات	20	- استشهادات بأبحاث الباحثين الذين ينتمون لتلك الجامعة
04	جودة التعليم ومخرجات البحث والجامعة	10	- استطلاعات الرأي لهيئات التوظيف التي يزاول فيها خريجو الجامعة والتأكد من مدى جودتهم
05	نسبة الطلبة الأجانب	5	- عدد الطلبة الأجانب مقارنة بالمحليين
06	نسبة الأساتذة الأجانب	5	- عدد الأساتذة الأجانب مقارنة بالمحليين

المصدر : <https://www.topuniversities.com/qs-stars/qs-stars/rating-universities-specialist-criteria-qs-stars>

يعتلي الترتيب عالميًا، في هذا التصنيف، جامعة "أم أي تي" الأمريكية ثم كامبردج وأكسفورد البريطانيتين، بينما احتلت جامعة هارفرد المرتبة الرابعة. أما عربيًا فتصدر الترتيب جامعة الملك عبد العزيز السعودية تليها جامعة قطر ثم جامعة الملك فهد السعودية. بينما لا تظهر أي جامعة جزائرية في ترتيب 130 جامعة الأولى على الصعيد العربي. حيث تتنزل الترتيب بين 131 و 150 كل من جامعة تلمسان ووهران وهواري بومدين للتكنولوجيا كأحسن ثلاث جامعات جزائرية.

من الصعب على الجامعة الجزائرية أن تصنف مع أوائل الجامعات العالمية العريقة التي تعمل جادة للبقاء متصدرة للترتيب، لكن يمكن تحسين الترتيب في هذا التصنيف باتخاذ إجراءات سريعة وفعالة، فلتحسين مكانة الجامعات الجزائرية، يتعين تعزيز البحث العلمي والتعاون الدولي والعمل على الحصول على الاعترافات والاعتمادات من المنظمات والجمعيات الدولية، والاستثمار في تسويق الجامعة الجزائرية على المستوى الدولي، من خلال التسويق لشعار "أدرس في الجزائر" مثلاً. وأيضًا حث وتشجيع الباحثين على النشر في المجلات المصنفة والمرموقة، وتحفيز الباحثين على الابتكار. وكذا تحسين جودة التعليم والتدريب وتحديث المناهج وجعلها متوافقة مع المعايير الدولية، إضافة لتشجيع التدريس باستخدام أحدث التقنيات ووسائل التعلم، وكذا تشجيع التبادل الطلابي والأكاديمي مع الجامعات العالمية الرائدة وزيادة التمويل للبحث

والتعليم مع تحسين الحوكمة والإدارة وتطبيق معاييرها الجديدة وكذا مراقبة وتقييم الأداء بالإضافة لتوجيه البحوث نحو حل المشكلات المحلية والاقتصادية.

2.3. تصنيف التايمز البريطاني (THE World University Rankings)

من أبرز التصنيفات السنوية للجامعات في (THE) يُعتبر تصنيف مجلة التايمز البريطانية للتعليم العالي العالمي العالم. وقد بدأت هذه المجلة بالتعاون مع بعض الشركات في تصنيف الجامعات العالمية، مثل "كيو إس"، خلال الفترة ما بين 2004 و 2009، قبل أن تشرع في التعاون مع تومسون رويترز (كلاريفيت حالياً) لإطلاق نظام التصنيف. تُقدم المجلة الآن تقارير سنوية تُظهر أبرز الجامعات حول العالم، وتشمل تصنيفات خاصة بأفضل الجامعات في العالم. تم نشر هذا التصنيف من قبل مؤسسة خاصة تُعرف بـ "شركة نيوز إنترناشيونال ببليشرز ليميتد". يعتمد هذا التصنيف بشكل أساسي على استبيان يتم توزيعه على خبراء من مختلف دول العالم، حيث يقومون بتقييم وترتيب أهم الجامعات. بالإضافة إلى ذلك، يتم اعتماد معايير أخرى في هذا التصنيف. ويعتقد القائمون على هذا التصنيف أنه التصنيف الوحيد الذي يقيس بشكل كامل الوظائف الأساسية للجامعات مثل التدريس والبحث العلمي ونقل المعرفة، فضلاً عن سمعة الجامعات والتعاون الدولي. وقد اكتسب هذا التصنيف شهرة واسعة وأصبح مرجعاً مهماً في تقييم الجامعات عالمياً، وقد سعت مجلة تايمز إلى توسيع نطاق التصنيف ليشمل الجامعات من مختلف الدول واللغات، وليس مقتصرًا على الجامعات الناطقة بالإنجليزية أو الموجودة في الدول المتقدمة فقط، بل حتى الآسيوية والأفريقية والأمريكو-لاتينية.

يعتمد هذا التصنيف على 13 معياراً جُمعت في خمس مجالات وهي كالتالي:

- 30 % التعليم وبيئته
- 30 % البحث العلمي
- 30 % عدد الاستشهادات بالأوراق البحثية واقتباس الباحثين
- 7.5 % المرئية الدولية (الطلبة، الباحثين، الموظفين).
- 2.5 % نقل المعرفة (عائدات التعليم والبحث بالقطاع الصناعي، الاجتماعي والاقتصادي).

ويوضح الجدول 3 شرحاً لهذه المعايير، حيث أن المعيار الأول الخاص بالتعليم وبيئته بنسبة 30 بالمائة وتشمل نسبة الطلبة لأعضاء هيئة التدريس ونسبة الطلبة في المراحل الجامعية الأولى إلى الدراسات العليا ومدى تنوع التخصصات الفرعية ضمن التخصص الرئيسي. إضافة لمؤشر الدخل الناجم عن التدريس بالنسبة لإجمالي أعضاء الهيئة التدريسية، والذي يُشير للأداء المالي للمؤسسة بناءً على قدرات هيئتها التدريسية. هذا المؤشر يُظهر كيف تُحول المؤسسة الجهود الأكاديمية إلى دخل مالي. وبالتالي، يمكن أن يُسلط الضوء على الجاذبية والقيمة السوقية للمؤسسة من خلال فعاليتها في استثمار مواردها البشرية لتحقيق عوائد مالية. أما المعيار الثاني الذي يشمل البحث العلمي بنسبة 30 بالمائة فيعتمد على ثلاث مؤشرات وهي: حجم البحوث، الدخل والشهرة. يُحسب بناءً على البحوث المنشورة مقارنةً بعدد الباحثين بالمؤسسة الجامعية. إذ يُعتبر التمويل محوراً مهماً لتقدم البحث، والدخل المُحقق يدل على استدامة العملية البحثية، بينما يُكمل عدد الأبحاث المحكمة المؤشر لهذا المعيار. بالإضافة لمعيار الاستشهادات بنسبة 30 بالمائة أيضاً، حيث يُظهر هذا المعيار تأثير البحث من خلال الاقتباسات المستندة إلى الأبحاث التي نشرتها المؤسسة الجامعية، وهو أحد أكبر المعايير المؤثرة والتي تُسلط الضوء على مدى تأثير المؤسسة الجامعية في المجتمع الأكاديمي.

أما معيار المرئية الدولية فيُقاس على أساس التعاون الدولي في البحث العلمي، من خلال نسبة الطلاب الأجانب، والمشاركة الدولية في الأبحاث المنشورة بنسبة تقتصر على 7.5 بالمائة. أما 2.5 بالمائة المتبقية فتخص معيار نقل

المعرفة مثل المدخول الصناعي والقيمة التي تقدمها الجامعة للقطاع الصناعي من خلال الابتكارات والاستشارات، ويُحسب بناءً على العوائد المتأنتية مقارنةً بعدد الباحثين.

إذاً في تصنيف "التايمز"، يظل البحث العلمي يشغل مكاناً هاماً بنسبة تصل 30%. وتكمن أهميته، في أنه يجمع بين الاهتمام بالبحث العلمي وجودة التعليم، مع تضمين معايير أخرى مرتبطة بالتعليم الجامعي. جدير بالذكر أن تقييم التايمز البريطاني، رغم مكانته، يميل للغة الإنجليزية في تقييم الجامعات، عكس ما يدعيه القائمون عليه -كما سبق ذكره- مما قد يعرض بعض الجامعات التي تعتمد على اللغة الأم لفقدان نقاط كثيرة. والدليل عدم ظهورها في التصنيف (اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، روسيا، ألمانيا، السويد، فلندا)، كما أنه يميل للبحث العلمي قليلاً على حساب التعليم الذي هو الدور الأول والرئيس للجامعة الذي يبقى نشر العلم والمعرفة وخدمة المجتمع. كما أن هذا التصنيف يفقر للشفافية في طرق جمع المعلومات وتقييم جودة التعليم. إذاً مع التركيز الكبير على البحث العلمي في التصنيف، فإن العديد من الجامعات قد تبتعد عن أهدافها الأساسية، مثل التعليم والتوعية وخدمة المجتمع. يتربع على عرش ترتيب هذا التصنيف جامعة أوكسفورد ثم هارفارد تليها كامبريدج، كما تحتل الجامعات الأمريكية المراتب الأولى بقوة. أما عربياً فتحتل المراتب الثلاثة الأولى جامعتي الملك عبد العزيز والملك عبد الله السعوديتين وتليهما جامعة قطر. بينما تظهر أول مؤسسة جامعية جزائرية في مؤخرة الترتيب بين 101 و120 عربياً وهي المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، تليها جامعة سطيف ثم جامعة تلمسان، وذلك حسب إصدار 2022. غير أنه يُمكن تحسين هذا الترتيب المتدني إذا توفرت مجموعة من العوامل، وذلك بتعزيز أداء الجامعة الجزائرية في المجالات والمعايير التي يعتمد عليها هذا التصنيف وتقديم الدعم الكافي للبحث العلمي، وتعزيز التعاون الدولي، وتحسين بيئة التعليم.

الجدول 3: معايير ومؤشرات تصنيف التايمز (THE) للجامعات

الرقم	المعيار	النسبة %	المؤشرات
01	التعليم وبيئته	30	-تقييم الخبراء للجنة التدريس -نسبة الطلبة لأعضاء هيئة التدريس -مداخل الجامعة مقارنة بهيئة التدريس
02	البحث العلمي	30	-عدد الأبحاث العلمية المنشورة -العوائد المادية للأبحاث العلمية
03	عدد الاستشهادات بالأوراق البحثية واقتباس الباحثين	30	- جودة وقوة الأبحاث العلمية -سمعة الجامعة وتميز بحوثها
04	المرئية الدولية (الطلبة، الباحثين، الموظفين).	7.5	-النشر الدولي في قواعد البيانات "كلاريفيت" - الطلبة الأجانب -الأساتذة الأجانب -حصص الجوائز والمكافآت الدولية
05	نقل المعرفة (عائدات التعليم والبحث بالقطاع الصناعي، الاجتماعي والاقتصادي).	2.5	-عدد الابتكارات والاختراعات -مداخل الجامعة من البحوث العلمية والمشاريع البحثية. - استنقادة القطاع الخاص والعام من الجامعة.

كما ستشهد سنة 2024 دخول 23 جامعة جزائرية للتصنيف، حيث كانت غير مصنفة أصلاً، وستحتل جامعة سيدي بلعباس الصدارة وطنياً. جدير بالذكر أن تصنيف السنة الحالية يعتمد على نتائج السنة الفارطة، وتصنيف السنة المقبلة يعتمد على نتائج السنة الحالية. هذا الولوج للتصنيف راجع لمساعي الوزارة الوصية من خلال تشكيل وعمل اللجنة الوطنية

لترقية مرئية وتصنيف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، الذي صدر أواخر أكتوبر 2022. لكن للتقدم في الترتيب تحتاج لعمل أكبر ووقت أطول مع منح صلاحيات للجنة والعمل بتوصياتها.

4.2.3. تصنيف ويب ميتريكس الاسباني (Web metrics)

في العشرية الأخيرة، أصبح امتلاك الجامعة لموقع إلكتروني مسلّمة وضرورة ملحة، حيث يمثل هذا الموقع صورة الجامعة ونشاطاتها وهو نافذة تنفتح من خلالها الجامعة على العالم، والعكس صحيح، حيث يُمكن للعالم أن يتعرف على ما تقدمه الجامعة من خلال الموقع الإلكتروني الذي يعكس الحياة الجامعية.

يُعتبر تصنيف ويب ميتريكس أكبر نظام لتصنيف الجامعات العالمية، حيث يُغطي أكثر من 20 000 جامعة وينشر منها 16 000 جامعة. وعليه يُعتبر أوسع التصنيفات الأكاديمية. يصدر عن المجلس العالي للبحث العلمي من "مختبر القياس الإلكتروني" التابع للمركز الأعلى للبحث العلمي، وهو أكبر مؤسسة بحث في إسبانيا. ويُصدر مجلته الإلكترونية "سايرميتريكس" مجاًناً. بدأ هذا التصنيف رسمياً في سنة 2004، وهو تقييم نصف سنوي، حيث يتم تحديثه كل ستة أشهر، ويصدر في شهري جانفي وجويلية من كل عام، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية، أي يعتمد على معايير التأثير وكمية الوثائق المحملة على شبكة الأنترنت، ويُعدّ من الأدوات الحديثة التي تستند إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة، خصوصاً الأنترنت، وذلك في تصفح موقع الجامعة وعدد الزوار يومياً وكذا مستندات البحث العلمي ونشره. هدف هذا التصنيف هو تحسين وجود مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على الأنترنت وتشجيع نشر المقالات العلمية المحكمة بطريقة الوصول المفتوح. كما يُعتبر تصنيفاً أوتوماتيكياً، إلكترونياً، حيادياً. بدليل عدم وجود أي جامعة إسبانية ضمن الأوائل رغم أنه إسباني المصدر. وعليه يستند في تصنيفه للمواقع الإلكترونية للمؤسسات الجامعية على المعايير التالية:

- 0 % الحضور (عدد صفحات الموقع الإلكتروني) (تم إيقافه)
- 50 % المرئية وحجم الموقع الإلكتروني
- 10 % الشفافية والانفتاح
- 40 % التميز في البحث

وفيما يلي الجدول 4 الذي يشرح بالتفاصيل معايير التصنيف، والمقصود بكل معيار ومؤشراته مع نسبة كل معيار. حيث يُمثل الجزء الأكبر من التصنيف المرئية وحجم الموقع الإلكتروني بنصف العلامة، بالإضافة إلى النشر العلمي والأكاديمي في المجالات المصنفة ذات السمعة العالمية.

ما يُميز هذا التصنيف هو تركيزه على الموقع الإلكتروني للمؤسسة الجامعية، وعدد الملفات الغنية بأنواعها (الخاصة بالوثائق والمعلومات النصية)، إذًا تصنيف "ويب متريكس" يتميز بأنه يقوم بتقييم الجامعات استناداً إلى محتوى مواقعها على الأنترنت. ورغم توازن المعايير التي يعتمدها وتحديد الأوزان النسبية بشكل مناسب، خصوصاً فيما يتعلق بمرات الإشارة إلى روابط الجامعة، إلا أن هناك انتقادات وتحديات تواجه هذا التصنيف. ومنها أن الاعتماد الكبير على مواقع الجامعات قد لا يعطي صورة كاملة عن إنجازاتها، والكمية المعلوماتية المتاحة على الموقع لا تعني بالضرورة أنها تحمل جودة عالية. وبالتالي، يجب التأكيد على مضمون وأصالة المعلومات المقدمة. كما يمكن أن تكون جامعة افتراضية أو عن بعد (أو حتى وهمية) تدخل التصنيف. يتصدر تصنيف ويب ميتريكس الجامعات الأمريكية كالعادة وعلى رأسها جامعة هارفارد وجامعة ستانفورد ومعهد "أم أي تي"، كما لا تظهر أي جامعة إسبانية في المائة الأولى ما يعكس شفافية التصنيف وعدم استعماله للمحاباة، كما تم الإشارة إليه سابقاً. إقليمياً وعلى المستوى العربي تحتل دائماً المراتب الأولى الجامعات السعودية ممثلةً في جامعة الملك سعود في المرتبة الأولى تليها جامعة الملك عبد

العزیز ثم الملك عبد الله. أمّا في الجزائر، فاحتلت جامعة الأغواط المركز الأول وطنياً والمركز 1914 عالمياً، تلتها كل من جامعة قسنطينة وجامعة المسيلة، وهذا حسب التصنيف الصادر في عدد جانفي 2023. الملاحظ هو الترتيب المتأخر أيضاً في هذا التصنيف للجامعات الجزائرية بسبب الفجوة الرقمية الكبيرة بين الجامعات الجزائرية ونظيراتها العالمية. لكن هذه الفجوة يسهل تقليصها من خلال التوجه نحو الرقمنة وصفر ورقة الذي تنتهجه الوزارة الوصية بالإضافة إلى نشر الثقافة الإلكترونية لدى مستخدمي الجامعة، والطلبة، والأساتذة، والإداريين. مع إيداع جميع المحاضرات، ومذكرات التخرج، والوثائق والإعلانات في الموقع والمنصات الإلكترونية.

جدول 4: معايير ومؤشرات تصنيف ويب ميتريكس

الرقم	المعيار	النسبة %	المؤشرات
00	الحضور	0	- العدد الإجمالي لصفحات الويب (تم إيقافه)
01	المرئية وحجم الموقع الإلكتروني	50	- المرئية - حجم الصفحات الإلكترونية ووضوحه - عدد الملفات الغنية (pdf - doc - ppt...)
02	الشفافية والانفتاح	10	- الجهود والتعاون الدولي - عدد الاستشهادات
03	التميز في البحث	40	- عدد الأوراق البحثية والأكاديمية المنشورة في المجلات الدولية العالية التأثير - 10% من الأوراق البحثية الأكثر استشهادا

4. خاتمة

تُمثل مختلف التصنيفات العالمية للجامعات مؤشراً رئيسياً وهاماً لتقييم الأداء والتميز في المؤسسات الجامعية العالمية. غير أن هذا التصنيف تشوّبه بعض الانتقادات والسلبيات، كونه يعتمد في معظمه على المعطيات باللغة الإنجليزية فقط ويهمل اللغة الأم، إضافة لتركيزه على البحث العلمي أكثر من جودة التعليم، الذي هو المهمة الأولى والرئيسية للجامعة، وذلك لسهولة إحصاء الأبحاث العلمية والحصول على معطياتها. لكن هذه التصنيفات في كثير من دول العالم يُعتبر التقييم الرسمي المعتمد، وعليه تُمنح الجامعات التمويل والدعم المادي من القطاع الحكومي وحتى الخاص.

ترتيب الجامعة الجزائرية عالمياً يبقى متدني رغم الجهود المبذولة والإمكانات المادية المتوفرة والبنى التحتية وتجهيزات مخابر البحث العلمي والتي رغم وجودها والنفقات الموجهة إليها، تبقى قليلة مقارنة بنظيراتها في الدول المتقدمة. وعليه، فالفجوة العلمية الموجودة حالياً بين الجامعات الجزائرية ونظيراتها في الدول المتقدمة تتطلب جمع الجهود من جميع الأطراف المعنية، سواء كانت حكومية أو خاصة. فلا توجد وصفة سحرية لتصبح الجامعة الجزائرية رائدة بين عشية وضحاها. كما أن المؤسسات الجامعية الجزائرية متنوعة بين جامعات، معاهد، مدارس عليا ومدارس وطنية، ومراكز جامعية، وملحقات، ومراكز بحث. لذا فالمؤسسات الجامعية الجزائرية المرموقة فقط هي المؤهلة للمنافسة الدولية، والتي يجب التركيز عليها ودعمها وحثها على ضرورة الارتقاء في الترتيب لمختلف التصنيفات، وهذا غير ممكن لبعض المدارس العليا والمؤسسات الجامعية الصغيرة والحديثة النشأة (أقل من خمسين سنة) نظراً لعدة اعتبارات منها محدودية عدد الطلبة وهيئات التدريس إضافة لاهتمامها بالتدريس والتكوين أولاً على حساب البحث العلمي. لكن يُمكن لهذه المدارس المنافسة في تصنيفات أخرى، مثل تصنيف UR رغم أن هذا التصنيف غير مشهور، والذي يعتمد أساساً على مخرجات الجامعة والتحاق طلبتها بعالم الشغل، وفرص الخريجين في سوق العمل. حيث أن الأغلبية الساحقة لخريجي المدارس العليا للأساتذة يلتحقون

بمناصب شغل في التعليم مباشرة بعد تخرجهم بحكم ارتباطهم بعقود عمل مع وزارة التربية والتعليم، كما أن نسب البطالة لخريجي هذه الفئة ضئيلة جدًا. وهذا ما تعتمده أيضًا بعض التصنيفات العالمية مثل تصنيف "Employability Rankings" و "QS Graduate Employability Rankings". لكن ذلك يحتاج إلى أدلة ثبوتية رسمية، معتمدة، ومترجمة للغة الإنجليزية.

ومن المهم جدًا بل من البديهيات والمسلّمات يُكرّ مؤسّسة انتماء الباحث في المنشورات العلمية المصنفة والتأكد من الذكر الصحيح والسليم لها ممّا يُخول باحتسابها في التصنيف، فكثير من المؤسسات تفقد نقاطًا في ذلك ولا تستفيد من منشورات أساتذتها وباحثيها. وقد تفقد المؤسسات نقاطًا أو لا تحتسب بسبب أن المعطيات ليست باللغة الإنجليزية.

ولتحسين تصنيف الجامعات الجزائرية في المشهد العالمي، توجد عدة خطوات يجب اتخاذها بشكل مستدام وفعال. وذلك بتعزيز البحث العلمي والابتكار بالجامعات من خلال زيادة الاستثمار في البحث وتطوير برامج الدراسات العليا التي تشجع على البحث ذو الجودة العالية والمنافسة الدولية، من خلال حث الأساتذة الباحثين والطلبة على نشر مقالات ذات جودة عالية في مجلات مصنفة في الربع الأول، والنشر أيضًا مع باحثين في مخابر وجامعات عالمية في أبحاث مشتركة، مما يعزز الرؤية العالمية للجامعة الجزائرية. كما يجب أيضًا تعزيز الاتصال والتعاون مع القطاع الصناعي والاقتصادي والمجتمع المحلي لتطوير حلول تكنولوجية واقتصادية تلبي احتياجات السوق المحلي والعالمي وتساهم في نهضة اقتصادية مستدامة. كما أنه من الأهمية بمكان تحسين بنية الجامعات والبنية التحتية، بما في ذلك التحديث التكنولوجي وتطوير المكتبات والمختبرات والمرافق البحثية، وهو ما تقوم به الوزارة الوصية والجامعات لحد مقبول جدًا. كما يجب ضمان توفيرهم أحدث الوسائل المتطورة للطلبة والباحثين لتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية والإبداع. وكما سبق التطرق إليه، فمن المهم جدًا تعزيز التبادل الأكاديمي الدولي والتعاون بين الجامعات الجزائرية ونظيراتها من الجامعات العالمية من خلال برامج تبادل الطلاب والأكاديميين والمشاركة في مشاريع بحثية مشتركة وورش عمل دولية، مما يساهم في تعزيز الاندماج في المجتمع الأكاديمي العالمي وزيادة الرؤية الدولية للجامعات الجزائرية. بتنفيذ هذه الخطوات والتركيز على الجودة والابتكار، يمكن للمؤسسات الجامعية الجزائرية أن تعزز مكانتها في التصنيفات العالمية وتساهم بشكل فعال في رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي على المستوى الدولي.

ومن خلال هذا البحث، يتبين أن من بين الحلول السريعة والناجعة للرفق بترتيب الجامعات الجزائرية عالميًا هو استقطاب كفاءات وعلماء وباحثين من الخارج بعقود دائمة ومؤقتة لرفع مستوى البحث العلمي في الجزائر، وهذه إستراتيجية كثير من الجامعات الخليجية خاصة السعودية. ولكن، يجب الحذر من محاولة نسخ تجارب خارجية أو تطبيق استراتيجيات أجنبية مباشرة، فكل نجاح يعود أساسًا إلى البيئة المحلية التي نشأت فيها، بينما الدعم الخارجي يعمل كمكمل. كما يمكن للجزائر أن تنهض بجامعاتها من خلال استعادة أدمغتها الجزائرية التي صقلت جودتها في الخارج في جامعات عالمية عريقة من خلال التعاون معهم والعمل معهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة وفي إطار شراكات وتعاون وتبادل دولي، خاصة أن الجامعة الجزائرية تزخر بكل المقومات البشرية والمادية للنهوض والتقدم في الترتيب في مختلف التصنيفات، لكنها تحتاج لرؤية استراتيجية واضحة متوسطة وطويلة المدى، وتمويل مادي مكثف ومدرّس لأن زيادة التمويل ليست بالضرورة معناها تحقيق النجاح والجودة في مجال التعليم والبحث، بالإضافة لقيادة أكاديمية ملهمة ودعم حكومي على كل الأصعدة. فالجامعة الجزائرية التي تتطلع إلى الريادة يجب عليها محاكاة ما تقوم به الجامعات العالمية الرائدة، وينبغي عليها أن تبتكر ضمن بيئتها المحلية لضمان نجاح مستدام في البحث العلمي، وتأسيس المعرفة وبناء مجتمع معرفي حقيقي وإجراء تحسينات جذرية في نظام التعليم بكل مستوياته، حيث تعتبر هذه العوامل الأساسية لبناء جامعات عالمية مرموقة. بتطبيق هذه الاستراتيجيات والتوجهات، ستتمكن الجامعات الجزائرية من تحسين مكانتها في التصنيفات العالمية وتعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

قائمة المراجع:

1. السيد، بسمة مجدي محمود. متطلبات تطوير الجامعات الأهلية بمصر في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، جزء 4، عدد 107، ص ص 183-209. 2019.
2. بضياف، عبد المالك وبراهمية، آمال ونصيرة، حمودة.. استشراف مستقبل الجامعات العربية في ضوء التصنيفات الدولية. ص.ص. 255-264. الزرقاء، الأردن : جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية. 2016
<https://search.emarefa.net/detail/BIM-76172>
3. جويلي، مها عبد الباقي عبد الحافظ. 2016. تميز الجامعات المصرية على ضوء تصنيف التايمز وكيواس الإنجليزي Times and QS. مجلة كلية التربية ببورسعيد، مج. 1، ع. 20، ص.ص. 246-269. 2016
<https://search.emarefa.net/detail/BIM-826251>
4. قريبي، ناصر الدين وابن عطية، سفيان الشارف. الإنفاق على التعليم في الجزائر و دوره في تكون رأس المال البشري. مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، مج. 1، ع. 1، ص.ص. 18-30. 2017.
<https://search.emarefa.net/detail/BIM-773843>
5. محمد، سحر محمد عمي. دراسة نقدية لواقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية. المجلد 14، الإصدار السادس، 703-773. 2020
6. نمور، نوال. التصنيفات الدولية كأداة لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي: فرص مؤسسات التعليم العالي الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ع. 51، ص.ص. 299-314. 2019.
7. Marta Peris-Ortiza, Dayanis Garcí-Hurtadob, Alberto Prado Roman, Measuring knowledge exploration and exploitation in universities and the relationship with global ranking indicators, [European Research on Management and Business Economics, Volume 29, Issue 2](#), 100212.May–August 2023,
8. Riyadh A. Shahjahan, Sanzhar Baizhanov, Global university rankings and geopolitics of knowledge, International Encyclopedia of Education (Fourth Edition) 2023, Pages 261-271
9. Snježana Dimzov, Mirta Matošić, Irena Urem, University rankings and institutional affiliations: Role of academic librarians, The Journal of Academic Librarianship, [Volume 47, Issue 5](#), 102387.September 2021.
10. <https://www.shanghairanking.com/about-arwu> (consulted 11/09/2023)
11. <https://www.shanghairanking.com/institution?name=London%20School%20of%20Economic> (consulted 11/09/2023)
12. <https://www.topuniversities.com/> (consulted 11/09/2023)
13. <https://www.topuniversities.com/qs-stars/qs-stars/rating-universities-specialist-criteria-qs-stars> (consulted 11/09/2023)
14. <https://www.webometrics.info/en/aw/Algeria> (consulted 11/09/2023).